Vision Foundation
for Strategic Studies
مؤسسة رؤية للدراسات الاستراتيجية

الحوالة وأنظمة تحويل الأموال غير الرسمية: الآثار التنظيمية والأمنية في إقليم كردستان العراق

الباحثان:
سالار حميد، بەناز ستار

كانون الثاني ٢٠٢٦

Sulaymaniyah, Ashty,
Opposite to Azadi Park
www.visionfoundationiq.org
+964 772 330 0005

قسم البحوث – مؤسسة رؤية للدراسات الاستراتيجية

نوع المنشور:	الموضوع :	الباحثان:
بحث تحليلي	الصحة	سالار حميد، بەناز ستار

بيان المؤسسة:

إن مؤسسة رؤية للدراسات الاستراتيجية تسعى من أجل فهم متوازن وبناء مستقبل مزدهر ومتطور لإقليم كوردستان والعراق، وذلك عبر إجراء الدراسات والبحوث الأكاديمية عن مختلف المشكلات والأزمات المعاصرة وإيجاد حلول تطبيقية لها. نحن نريد – كمهمة أساسية تتولاها مؤسستنا وهي حماية بلدنا وتطويره – أن نقدم رؤية واضحة وخارطة طريق مناسبة عبر إجراء دراسات استراتيجية لواضعي السياسات ومراكز القرار في كل من الحكومتين: الاتحادية العراقية وحكومة إقليم كوردستان وكل من السلطات الثلاث (التنفيذية والتشريعية والقضائية)، وللرأي العام والمجتمع الدولي.

ملاحظة:

إن المعلومات الواردة في هذا البحث والاستنتاجات والتوصيات المقدمة فيه تعبر عن رأي الباحثين، ولا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر مؤسستنا ورأيها.

حقوق النشر محفوظة (٢٠٢٦)

INFO@VFSSIQ.ORG
WWW.VFSSIQ.ORG

الحوالة وأنظمة تحويل الأموال غير الرسمية: الآثار التنظيمية والأمنية في إقليم كردستان العراق

الملخص

يتناول هذا البحث دراسة نظام الحوالة بوصفه أحد أقدم أنظمة تحويل الأموال غير الرسمية، وما يترتب عليه من انعكاسات تنظيمية وأمنية في إقليم كردستان العراق. فعلى الرغم من المزايا التي تتمتع بها الحوالة مثل السرعة وانخفاض التكلفة وسهولة الوصول واعتمادها على شبكات الثقة، إلا أنها تنطوي على مخاطر كبيرة تشمل غسل الأموال، وتمويل الإرهاب، والتهرب الضريبي، وغياب الشفافية. كما تستعرض الدراسة كيفية منافسة الحوالة للنظام المصرفي الرسمي في الإقليم، إذ تراجعت حصتها السوقية من نحو ٧٠% في عام ٢٠١٥ إلى ٦٠% في عام ٢٠٢٥، في حين ارتفعت حصة القنوات المصرفية نتيجة تطوير أنظمتها وتشديد اللوائح التنظيمية. وقد اعتمدت الدراسة على مناهج نوعية شملت استجابات خمسين مشاركاً من وسطاء الحوالة والجهات التنظيمية وخبراء ماليين ومستخدمين. وقد أظهر المشاركون دعماً عاماً للحوالة لما توفره من سرعة، وانخفاض تكاليف، وعلاقات قائمة على الثقة، رغم ما أعربوا عنه من مخاوف تتعلق بضعف الرقابة، وغياب إطار قانوني واضح، ومحدودية التنسيق مع السلطات. ومن أجل معالجة هذه التحديات، اتفق معظم المشاركين على ضرورة إدماج الحوالة في إطار تنظيمي مقنّن، مع بقاء مسألة سهولة الوصول إلى الخدمات مثار قلق. وقد بيّن البحث أن الحوالة تمثل أداة مالية مهمة لكونها تسدّ فجوة الخدمات في العديد من المناطق المحرومة، إلا أنها قد تُستغل لأغراض غير مشروعة. ومن ثم يوصي البحث بضرورة وضع تنظيم قانوني رسمي للحوالة، وإصدار تراخيص، والإشراف على المستخدمين، وتنظيم عمليات توزيع المنتجات، فضلاً عن تعزيز الرقمنة، مثل التحقق الإلكتروني من الهوية عبر الأنظمة الرقمية، وتقليص الحواجز المالية التي تفرضها المصارف، وضمان الحياد السياسي في الحوكمة. ولا يهدف هذا البحث إلى تجريم الحوالة أو إقصائها، وإنما يسعى إلى تنظيمها ودمجها بشكل أفضل بما يضمن وضوح الاستخدام، ورفع مستويات الشفافية والأمن، وتوفير الحماية للمستخدمين والمستهلكين في إقليم كردستان العراق.

١) المقدمة

تُعد الحوالة نظاماً مالياً غير رسمي وأحد أقدم الأنظمة المالية المعروفة والمقبولة على نطاق واسع، والذي يُستخدم في البيئات التي تفتقر إلى بنية مصرفية متماسكة أو تغيب فيها المؤسسات المالية الرسمية، وذلك لما يتميز به من انخفاض التكاليف على المستخدمين، وسرعة كبيرة في إنجاز المدفوعات، فضلاً عن خصوصية العملاء. ومع ذلك، فإن هذه المزايا التي يوفرها نظام الحوالة تحمل في طياتها مخاطر تنظيمية وأمنية، خصوصاً في الأسواق الناشئة مثل إقليم كردستان العراق، حيث لم تتطور بعد مؤسسات مالية رسمية مكتملة. ويهدف هذا البحث إلى استكشاف آلية عمل الحوالة، وتحديد المخاطر المرتبطة بها، وتقييم المقترحات التنظيمية الحديثة الخاصة بها في إقليم كردستان.

وعلى الرغم من أن الحوالة لطالما كانت عنصراً مهماً في تحويلات المغتربين، إلا أنها بدأت تثير مخاوف عالمية متزايدة نتيجة احتمالية إساءة استخدامها في تسوية أنشطة غير مشروعة، ولا سيما بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر. وبوصفها آلية غير رسمية للتحويلات عبر الحدود، ما تزال الحوالة مستخدمة على نطاق واسع في البلدان التي تفتقر إلى مؤسسات مالية رسمية أو التي لا تتوافر فيها هذه المؤسسات (SHARMA, 2006) . ويُعد استخدام الحوالة أمراً مألوفاً في معظم دول جنوب آسيا والشرق الأوسط إلى درجة أنه يطغى على جميع المخاوف المتعلقة بإمكانية إساءة استخدامها (EL QORCHI ET AL., 2003). ، وتشير التقديرات الحديثة إلى أن قنوات التحويل غير الرسمية – وغالباً ما تكون عبر الحوالة – تمثل ما بين(٣% إلى ٧%) من إجمالي تدفقات التحويلات المالية في الدول النامية(FREUND & SPATAFORA, 2005) ، وفي السياقات الهشة مثل الصومال، أظهرت الحوالة قدرة استثنائية على الصمود من خلال ربط الاقتصادات المهمشة بالنظام المالي العالمي (LINDLEY, 2009) . ومع ذلك، تختلف وجهات النظر بشأنها؛ ففي حين ينظر إليها البعض بوصفها تهديداً أمنياً، يرى آخرون أنها تمثل أداة للشمول المالي للفئات المحرومة من الخدمات المصرفية.

الشكل رقم (١): الحوالة مقابل الحصة المصرفية الرسميّة في إقليم كردستان العراق(٢٠١٥-٢٠٢٥)

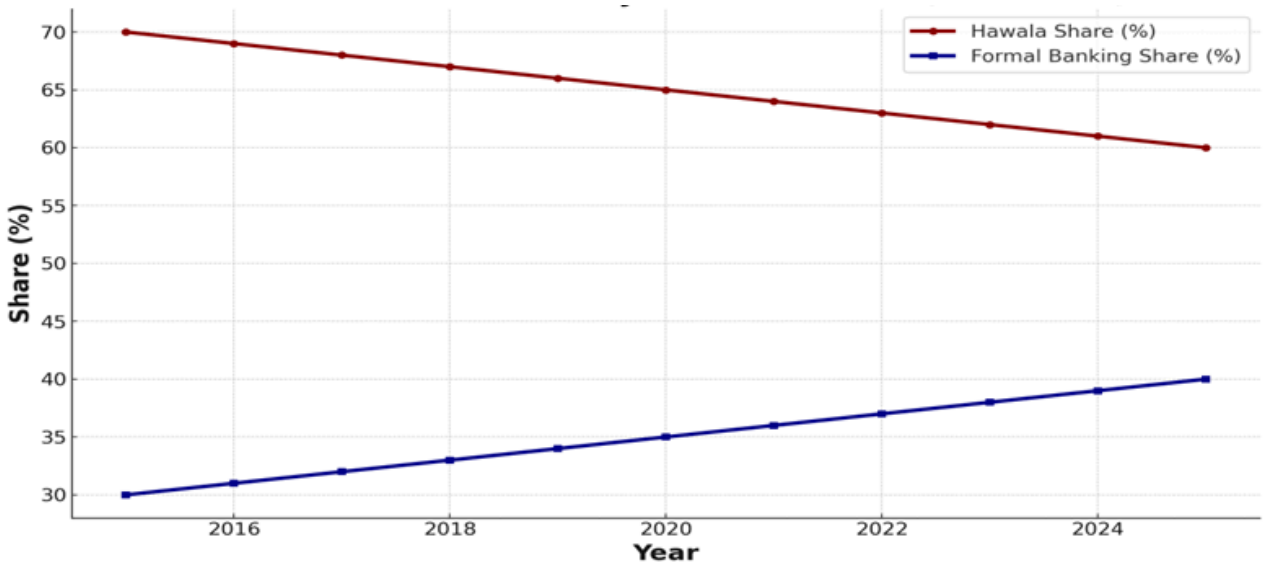

منذ عام ٢٠١٥، أظهرت دراسة (الشكل ١) أن حصة الحوالة قد انخفضت تدريجياً من نحو٧٠٪ في عام ٢٠١٥ إلى٦٠٪ في عام ٢٠٢٥، في حين ارتفعت حصة القنوات المصرفية الرسمية من ٣٠٪ إلى ٤٠٪. وتشير هذه البيانات إلى أن سوق تحويل الأموال يتحول نحو القنوات الرسمية، ومن المحتمل أن يكون ذلك نتيجة تحسين أنظمة البنوك، وزيادة الثقة في المصارف، وتشديد الرقابة الحكومية على الحوالة كنظام تحويل غير رسمي وغالباً غير منظم.

تظل أنظمة التحويل غير الرسمية، مثل الحوالة وخدمات التحويل عبر الإنترنت، مثل PAYPAL))، ذات أهمية عالمية وفائدة كبيرة بسبب تكلفتها المنخفضة وإمكانية الوصول الفوري إليها(CHANG-RYUNG HAN & IRELAND, 2013) .كما تؤدي هذه الأنظمة دوراً محورياً في تحويلات المغتربين، الذين غالباً ما يمثلون الفاعلين الرئيسيين في هذه الأنظمة بوصفهم مجتمعات الشتات في مناطق غنية، مثل دول مجلس التعاون الخليجي وأوروبا وأمريكا الشمالية، ومن أصول الشرق الأوسط وجنوب آسيا وشرق إفريقيا (ECUBAY & KILIMVI, 2023).

وبفضل الحفاظ على السرّية، ونشر نظم تحويل مألوفة ثقافياً، وخدمة مناطق لا تصل إليها البنوك التقليدية غالباً، تظل الحوالة جذّابة (ABDUL, 2017) . وبسبب طبيعتها غير الرسمية، غالباً ما تكون هذه الأنظمة مسجّلة بشكل ضعيف. ورغم تحسن التشريعات، فإنها تظل قابلة للاستخدام في أغراض غير قانونية، مثل غسل الأموال وتمويل الإرهاب، ممّا أثار مخاوف تنظيمية (COOK & SMITH, 2011; CHANG-RYUNG HAN & IRELAND, 2013). ولهذا، تحتاج السلطات العراقية وسلطات إقليم كردستان إلى تحسين التشريعات بما يحمي المستهلكين دون تقييد الوصول إلى الأموال الأساسية، في محاولة لموازنة المخاطر المرتبطة بالحوالة ودورها كخدمة مالية ضرورية (ECUBAY & KILIMVI, 2023; ABDUL, 2017).

المخطط رقم (١): عملية تحويل الأموال غير الرسمية عبر نظام الحوالة

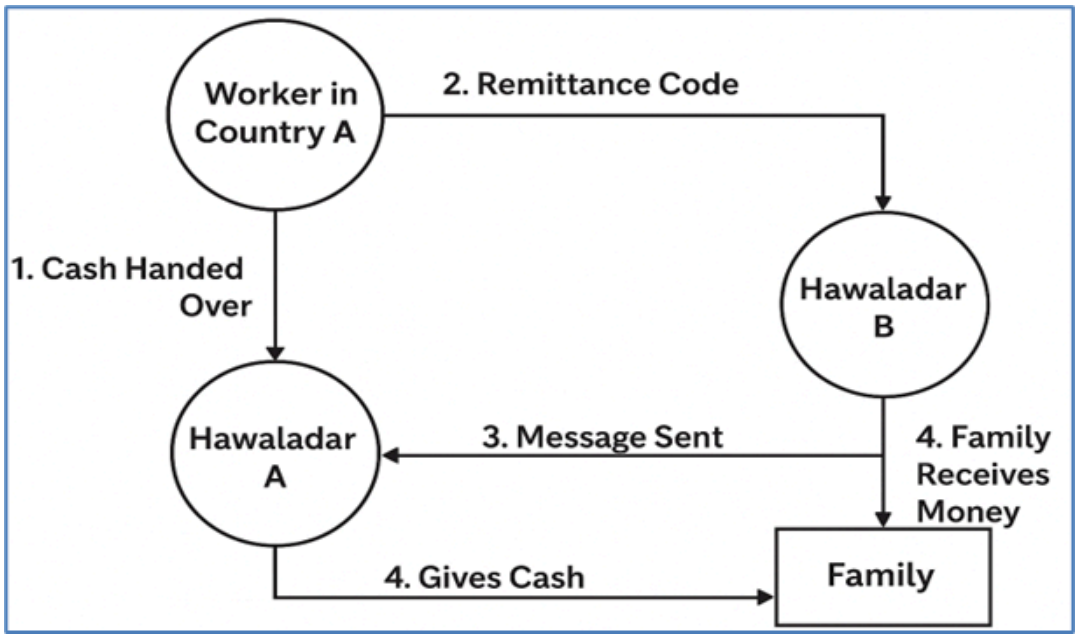

يقوم العامل في الدولة "A" بزيارة مكتب تحويل الأموال المحلي وتسليم المبلغ الذي يرغب في تحويله، كما هو موضح في المخطط رقم (١). بعد ذلك، يمنحه المكتب رمزاً سرّياً لإتمام التحويل. يُرسل هذا الرمز والمعلومات اللازمة عبر الهاتف أو البريد الإلكتروني أو تطبيق رقمي من مكتب التحويل في الدولة "A" إلى مكتب التحويل في الدولة "B". وفي الدولة "B"، يقوم أفراد عائلة العامل بزيارة مكتب التحويل المحلي واستخدام الرمز السرّي لاستلام الأموال.

٢) الإطار القانوني والتنظيمي

٢.١) الأنظمة المالية الرسمية مقابل غير الرسمية

تتعايش الأنظمة المالية الرسمية وغير الرسمية غالباً وتُكمل بعضها البعض في الدول النامية. فالنظم المالية غير الرسمية، القائمة على العلاقات والثقة والمبادلة الثقافية، يمكنها أحياناً أن تتفوق على نظم الائتمان الرسمية في دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة والمجتمعات الريفية، من خلال معالجة مشكلات، مثل المعلومات غير المتكافئة وتعثر السداد (MAURI, 2000; ABDELZAHER, 2019; Al, 2009). ومن أمثلة المشغلين غير الرسميين: المرابون، والمستفيدون من الرهون، والجمعيات التعاونية (MAURI, 2000).

أما الأنظمة المالية الرسمية، فتخضع لأطر قانونية مؤسسية تضمن الرقابة وحماية المستهلك عبر التراخيص، والشفافية، والامتثال للوائح التنظيمية، بما في ذلك قوانين مكافحة غسل الأموال (AML) وتمويل الإرهاب (CTF). وعلى النقيض من ذلك، تعمل الأنظمة غير الرسمية مثل الحوالة غالباً خارج نطاق التنظيم الرسمي، معتمدة على شبكات الثقة وقليل من الإجراءات الورقية. فهي توفر مرونة وتكاليف منخفضة، لكنها تتميز بقلة الشفافية. وفي المناطق المحرومة، تسدّ الأنظمة غير الرسمية الفجوات التي تتركها القطاعات الرسمية، إلا أنها، لعدم مراقبتها بشكل دقيق، تمثل مخاطر مرتبطة بالنشاطات غير القانونية (MAURI, 2000).

المعيار	الأنظمة المالية الرسمية	الأنظمة المالية غير الرسمية (مثل الحوالة)
التنظيم والرقابة	مرخّصة، تحت إشراف، ومتوافقة مع لوائح مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب (AML/CTF)	غير منظمة بالكامل، تعتمد على الثقة؛ ٢١ مشاركاً يؤيدون الرقابة الكاملة، ١٤ جزئياً، ١١ غير موافقين.
الشفافية	عالية (توثيق، تقارير)	منخفضة (إجراءات ورقية محدودة)؛ ٢٢ مشاركاً اقترحوا اعتماد معايير شفافية رقمية.
التكلفة والسرعة	رسوم أعلى، إجراءات أبطأ	رسوم منخفضة، تحويلات أسرع؛ ذكر ٣٦ مشاركاً السرعة، و١٧ مشاركاً انخفاض التكلفة
سهولة الوصول	محدودة في المناطق الريفية أو المحرومة	متاحة على نطاق واسع، حتى بدون بنوك؛ مرافق رقمية متوفرة عبر التطبيقات الحديثة
مستوى المخاطر	منخفضة، لكن توجد حواجز بيروقراطية	مرتفعة، معرضة لسوء الاستخدام؛ المخاطر الرئيسية: غسل الأموال/ التهريب (٢٣)، التهرب الضريبي (١٦)، إدارة جماعات غير رسمية (٨)، أضرار اقتصادية (٧)
أمثلة	البنوك، مؤسسات التمويل الصغير	الحوالة، المرابون، المستفيدون من الرهون

معرفة المستخدم	-	٥٠ مشاركاً: ٢٣ معرفة عالية، ١٧ متوسطة، ٧ منخفضة، ٣ معرفة جزئية
الأسباب الرئيسية للاستخدام	-	السرعة (٣٦)، انخفاض الرسوم/ التكاليف (١٧)، عدم الثقة في البنوك الرسميّة (١٧)، الثقة الشخصية (١٥)، وأسباب أخرى مثل الخصوصية وسهولة الوصول (٥)
آراء حول الدمج والتنظيم	-	معظم المشاركين (٤٦) يدعمون دمج الحوالة ضمن أطر تنظيمية رسمية؛ المقترحات: الإشراف المباشر للبنك المركزي (١٨)، معايير شفافية رقميّة (٢٢)، تفويض المكتب/الموظفين (٤)
دور السلطات الحكومية	-	دور منخفض وفقاً لـ 16 مشاركاً، موجود وفقاً لـ ١٣ مشاركاً، غائب وفقاً لـ ١١؛ الجهات المسؤولة: البنك المركزي (٢٥)، وزارة المالية (١٢)، مؤسسات الحوالة (١٠)، الجامعات/ المراكز البحثية (٢)
الأثر الاقتصادي	-	أثر كبير وفقاً لـ ٢١ مشاركاً، متوسط ١٠، لا أثر ٩؛ دعم المشاريع الصغيرة: نعم ٢٨، لا ١٢
مقترحات لتحسين النظام	-	سن قانون محدد للحوالة (٣٦)، منح تفويض رسمي (١٧)، تعزيز الرقابة الأمنية (١٥)، رفع مستوى الوعي (١٤)، توظيف/تدريب الموظفين (٩)، إنشاء قاعدة بيانات وطنية (١٠)

٢.٢) الأطر التنظيمية

يُشكل القانون رقم ٣٩ لسنة ٢٠١٥ والإجراءات الإشرافية أداتين أساسيتين يستخدمهما البنك المركزي العراقي لمكافحة غسل الأموال، إلا أن حالة عدم الاستقرار السياسي وغياب الشفافية تجعل تنفيذ هذه القوانين بشكل فعّال أمراً صعباً (AL RUBAIE, 2024; ABDULLAH, 2025) إن الاحتمالات الخطرة لسوء استخدام الأنظمة المالية غير الرسمية، مثل الحوالة، في الشرق الأوسط وجنوب آسيا، تخلق تحديات تنظيمية كبيرة (EL QORCHI ET AL., 2003). وفي العراق، تُعدّ تشريعات الحوالة بدائية للغاية ولا تستفيد حتى من أي ترخيص مهنيّ أو إشراف في إقليم كردستان (KRG) (PATHAK, 2003). ويؤدّي هذا النقص في التنظيم إلى صعوبات في تنفيذ الإجراءات الموجهة لمنع الأفعال غير القانونية، مع الالتزام بالقوانين المتعلّقة بغسل الأموال وتمويل الإرهاب، كما يزيد من مخاطر ضعف الشفافية والغموض التشريعي. ومن التحديات الفريدة للرقابة على الحوالة الطرق اللامركزية والمعتمدة على المساءلة الاجتماعية التي تتبعها هذه الأنظمة غير الرسمية.

كما تمثل التجزئة السياسية والمشكلات الأمنية وقدرات المؤسسات عبئاً إضافياً على أي سياسات تهدف إلى تنظيم الحوالة. ويوصي EHRICH (2010)، وABDULLAH (2025)، وPATHAK (2003) بتطوير بدائل مؤسسية قائمة على الأسس الثقافية للشبكات الاجتماعية غير الرسمية، وتطبيق لوائح التقارير، وتحسين التحقيقات، وتعزيز إجراءات التنسيق على الصعيد الدولي.

٢.٣) المنظور القانوني الدولي والصعوبات التي تواجه المنظمين

قدمت مجموعة من المنظمات الدولية، بما في ذلك تلك التي تراجع تفاصيل الأنظمة المالية غير الرسمية مثل الحوالة، إجراءات وإرشادات يمكن أن تساعد في تقليل المخاطر المرتبطة بالتدفقات المالية غير المشروعة. ومن بين هذه الأطر، تُعد فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية (FATF) الإطار الأكثر تأثيراً، بوصفها منظمة حكومية دولية مكلَّفة بمكافحة غسل الأموال، وتمويل الإرهاب، وغيرها من التهديدات لنزاهة النظام المالي الدولي (AL RUBAIE, 2024; ABDULLAH, 2025) . ومع تصاعد الجهود الدولية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، تتعرض أنظمة التحويل غير الرسمية مثل الحوالة لمزيد من التدقيق.

تمثل الأطر التنظيمية تحديات فريدة لأنّ هذه الأنظمة تعتمد على معتقدات ثقافية راسخة وتواصل عابر للحدود غالباً ما يكون مجهول الهوية. وعلى الرغم من صعوبة وضع إطار تنظيمي عالمي بسبب اختلاف الظروف القانونية والاقتصادية والاجتماعية بين الدول، فإنّ الحوالة غير قانونية في بعض الولايات القضائية، ممّا يجعل التنظيم مسألة معقّدة من الناحية القانونية والسياسية. وفي دول أخرى، قد تدفع القوانين الصارمة جداً بالممارسة إلى السوق غير الرسمي، ممّا يزيد صعوبة التنظيم. وتسعى المحاولات الرامية إلى تنظيم النظام دون تعطيل قدرته على أن يكون قناة بديلة عملية إلى اتّباع نهج أكثر واقعية، مثل الترخيص أو تسجيل الوسطاء الماليين (HAWALADARS) .وبصفة غير رسمية، لا يمكن للتنظيم أن يقلل الطلب على الحوالة. ومن العوامل المهمة لاستمرارية استخدام الحوالة تكاليف ممارسة الأعمال في القطاع المالي الرسمي، وقلّة الوصول إلى الخدمات المالية، وكفاءة بيروقراطية محدودة. وأخيراً، ينبغي أن تأخذ الحلول طويلة المدى في الاعتبار أي جهود لتعزيز نظم البنوك الرسمية لخلق بدائل تنافسية لشبكات الحوالة، عبر تقليل تكلفة المعاملات المالية، وتوسيع الوصول إلى الخدمات المالية، وبناء الثقة في المعاملات (EL QORCHI, 2003).

٣) التأثيرات الأمنية والاجتماعية والاقتصادية

٣.١) مزايا الحوالة في إقليم كردستان العراق

يظل نظام الحوالة أداة تمويلية حيويّة في إقليم كردستان العراق، على الرغم من المخاوف المتعلّقة بإمكانية إساءة استخدامه، خاصة في ظل الاضطرابات المالية الناجمة عن الصراعات الإقليمية (LINA ABDULLAH SAID ABDULLAH ET AL., 2015; DINA SHEHATA ET AL., 2021). وتشير نتائج الاستطلاع الذي شمل ٥٠ مشاركاً إلى أن النظام معروف على نطاق واسع، حيث أشار ٢٣ مشاركاً إلى معرفة عالية، و١٧ متوسطة، و٧ منخفضة، و٣ معرفة جزئية. وتشمل المزايا الرئيسية للنظام ما يلي:

١.**السهولة والسرعة:** ذكر ٣٦ مشاركاً أن الحوالة أسرع من الخدمات المصرفية التقليدية، وهو أمر حيوي في حالات الطوارئ.

٢.**سهولة الوصول:** يمكن للأشخاص في المناطق الريفية والنائية استلام الحوالة، حتى في الأماكن التي تكاد تفتقر للبنوك.

٣.**انخفاض التكلفة:** أشار ١٧ مشاركاً إلى أن رسوم الحوالة أقل مقارنة بالمعاملات المصرفية الرسميّة.

٤.**الاندماج الثقافي والاجتماعي:** يعتمد النظام على الهوية العرقية أو الشبكات المجتمعية، مما يعزّز الثقة بين المرسِل والمستلِم.

٥.**المرونة:** تقدم الحوالة ائتماناً غير رسمي يعمل غالباً دون إشراف أو في حالات النزاع.

٦.**الخصوصية والسرّية:** لا يتم ذكر اسم الدافع، وتحمي المعرفات الشخصية.

٧.**تجاوز القيود المصرفية:** تتم الحوالة بغض النظر عن الحظر أو القيود المفروضة على التحويلات الرسمية.

٨.**الانتشار الإقليمي والعالمي:** تربط الشبكات إقليم كردستان بالأسواق المحيطة والعالمية.

تشير اقتباسات المشاركين إلى هذه الفوائد؛ حيث ذكر أحدهم: "خلال الفيضانات العام الماضي، اكتملت تحويلات الحوالة في ساعات، بينما كانت البنوك مغلقة لأيام"، وآخر قال: "حتى في القرى النائية بعيداً عن المدينة، يمكننا إرسال واستلام الأموال في ساعات قليلة وبتكلفة منخفضة".

٣.٢) بالمخاطر والتهديدات المرتبطة بالحوالة

على الرغم من مزايا الحوالة، فإن طبيعتها غير الرسمية تطرح تحديات محددة في إقليم كردستان. تشير بيانات الاستطلاع والملاحظات الميدانية إلى المخاطر التالية:

١.**قصور في الرموز والتوثيق:** نظراً لندرة التوثيق، يصعب تحديد مسار الأموال. كما قال أحد المشاركين: "لا توجد إيصالات تبين إلى أين ذهبت الأموال".

٢.**غسل الأموال:** قد تساعد السرّية الشبكات على نقل أموال غير مشروعة.

٣.**تمويل أشخاص ومنظمات غير منظمة:** أشار 32 مشاركاً إلى احتمالية إساءة الاستخدام في المناطق المتأثرة بالنزاع (AL-QURASHI ET AL., 2003).

٤.**الفساد والتجارة غير القانونية:** قد تمكّن الحوالة من دفع الرشاوى، والتهريب، أو المعاملات غير القانونية.

٥.**تجنب التنظيم:** ممارسة الأنشطة خارج الإطار الرسمي تُصعّب تطبيق قوانين مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

٦.**غياب اللجوء القانوني أو حلّ النزاعات:** تؤدي الاتفاقيات غير الرسمية إلى تعقيد حل النزاعات. "أحياناً نسمع عن أموال تُرسل لمجموعات مجهولة أو يصعُب مراقبتها"، و"إذا نشأ نزاع، لا توجد طريقة رسمية لاسترداد أموالك". تجمع البيانات الميدانية مع الأدبيات توفر منظوراً متوازناً حول الحوالة في إقليم كردستان العراق.

٣.٣) الآثار الاقتصادية لاستخدام الحوالة في العراق وإقليم كردستان

على الرغم من العمل بشكل غير رسمي، قد يكون من الصعب قياس التأثيرات الاقتصادية الكليّة للحوالة من الناحية النقدية. فعلى الرغم من عملها خارج الهيكل الاقتصادي الرسمي، تؤثر الحوالة بشكل كبير على الإيرادات المالية، والرقابة النقدية، والممارسات التنظيمية (MOHAMMAD AL-QURASHI ET AL., 2003) .ومن خلال العمل خارج النظام المصرفي الرسمي، تؤثر الحوالة على المعروض النقدي بشكل واضح. وتشير التقديرات إلى انخفاض إيرادات الضرائب، وزيادة التدفقات النقدية غير الخاضعة للرقابة، ويقدر أن حجم هذه الأنشطة الاقتصادية "غير القابلة للتتبّع" عالمياً يصل إلى مليارات الدولارات، مع روابط قابلة للقياس تشمل التهرب الضريبي، وهروب رؤوس الأموال، والاقتصاد غير الرسمي (ADRIAN & SHIN, 2010).

وفي حالة إقليم كردستان العراق، فقد تأثرت المنطقة بالهشاشة السياسية والاقتصادية (HASHMATI & KHAYAT, 2012) . فقد أعاقت موجة التوسع الاقتصادي الكبيرة بعد عام 2003 انهيار الاقتصاد الناتج عن أزمة داعش، وتقليص الإيرادات من الحكومة العراقية، وانخفاض أسعار النفط (SOMMER & JOSEPH, 2018) . كما شكلت استفتاءات عام 2017 وإجراءات تصدير النفط تحديات لدولة حديثة التأسيس تعتمد بشكل كبير على وسائل نقل النفط غير التقليدية عبر الحدود (SOMMER & JOSEPH, 2018) .وفي العديد من الحالات، تمثل الحوالة نظاماً شبه مؤسسي يهيمن على النشاط الاقتصادي، متفوقاً على النظام المصرفي الرسمي (GUNNINGHAM, 2019).

وبناءً على هذه الديناميات، تشمل النتائج الاقتصادية المتوقعة لاستخدام الحوالة في إقليم كردستان:

١.تقويض العقود المصرفية الرسمية والمعروض النقدي الرسمي مع قيود على الائتمان والتطوير المالي.
٢.تقويض سلطة النقد، والقدرة على مراقبة التدفقات الرأسمالية والمعروض النقدي.
٣.تقليل الإيرادات العامة من خلال المعاملات غير الخاضعة للضريبة.
٤.استبعاد المستخدمين من الحماية المالية المنظمة.
٥.زيادة التعرض الاقتصادي أثناء الأزمات نتيجة نقص الشفافية.
٦.التأثير على أسعار الصرف عبر التدفقات النقدية غير المنظمة.

٤) المنهجية

استخدم البحث الحالي منهج دراسة نوعية بهدف فهم أعمق لآلية عمل نظام الحوالة في إقليم كردستان العراق، والسياق الذي يتفاعل فيه المشاركون مع هذا النظام. تم جمع البيانات للإجابة على أسئلة البحث من خلال مقابلات شبه منظمة مع مجموعة متنوعة من أصحاب المصلحة، بما في ذلك:

١. **وسطاء الحوالة:** لفهم آليات عملهم، والتحديات التي يواجهونها، ودوافعهم لاستخدام الحوالة.
٢. **السلطات التنظيمية المحلية والمسؤولون الحكوميّون:** لفهم الإطار التنظيمي الحالي والتحديات التي تواجههم في تنفيذ القوانين.
٣. **ممثلو القطاع المالي:** لفهم العلاقة بين الشكلين الماليين، الرسمي وغير الرسمي.
٤. **شركات التجارة:** لفهم كيفية تزامن معاملات الحوالة مع الأنشطة التجارية مثل حركة السلع والخدمات.
٥. **العملاء الأفراد الذين استخدموا نظام الحوالة مؤخراً:** للتعمق في تجاربهم، ودوافعهم، وآرائهم حول مزايا وعيوب قنوات التحويل غير الرسمية.

كان الهدف الرئيسي من هذه المقابلات هو استكشاف وجهات نظر أصحاب المصلحة المتعلّقة بالتنظيم والأمن والآثار الاقتصادية لمعاملات الحوالة، إلى جانب الجوانب العملية لإتمام المعاملات. كما تم جمع بيانات ملاحظة من مكاتب الحوالة وأماكن التحويل غير الرسمية الأخرى، ممّا وفّر سياقاً لفهم العمليات.

٤.١) تصميم البحث وتحليل البيانات

لتأكيد اختيار المشاركين ذوي الصلة، استخدم البحث العينة المقصودة (PURPOSIVE SAMPLING) لتحديد المطلعين الذين لديهم خبرة مباشرة أو معرفة بعمل الحوالة، مع ضمان تمثيل مجموعات أصحاب المصلحة المتنوعة. أُجريت المقابلات، وتم تسجيلها، وتفريغها نصّياً، وترميزها موضوعياً لاستخراج الأنماط والموضوعات المهمة المتعلقة بالتنظيم، والاقتصاد، والأمن. كان تحليل البيانات عملية تكرارية، ممّا أتاح استخدام نتائج المقابلات السابقة لتوجيه المقابلات اللاحقة، وتعزيز فهم النظام التشغيلي للحوالة.

٤.٢) الاعتبارات الأخلاقية

قدّم المشاركون موافقة مستنيرة لإجراء المقابلات، وتم توضيح أن إجاباتهم ستظل سرّية، وأن هويتهم ستظل مجهولة. تم التعامل بحساسية مع المعلومات التي يمكن أن تحدد هوية المشاركين أو تفاصيل المعاملات، نظراً للمخاطر التي قد يتعرضون لها في حال الكشف عنها. التزم الباحث بممارسات البحث الأخلاقية، مع الموازنة بين الشفافية والحاجة إلى حماية المشاركين الذين يعملون ضمن قطاع مالي غير رسمي.

٥) المسح الميداني لنظام الحوالة في كردستان

تلقى التقييم الميداني إجابات من ٥٠ مشاركاً من خلفيات وتجارب تعليمية متنوعة، بهدف دراسة المعرفة، والاستخدام، والمواقف تجاه نظام الحوالة غير الرسمي (أو "نظام النقد") في إقليم كردستان العراق. كما ركز جمع البيانات على الجوانب التنظيمية، والأمنية، والتكنولوجية، والاقتصادية، ممّا أتاح جمع معلومات مهمة حول التحديات والمخاطر، إلى جانب اقتراح الحلول أو التحسينات الممكنة لنظام الحوالة غير الرسمي.

نوع الشهادة الأكاديمية	العدد
دبلوم أو بكالوريوس	**٣٢**
ماجستير	**٩**
ابتدائي	**٢**
ثانوي	**٤**
إعدادي	**٣**

يوضح الجدول أن معظم المشاركين يحملون شهادة دبلوم أو بكالوريوس (٣٢ مشاركًا)، تليها شهادة الماجستير (٩ مشاركين)، بينما يحمل ٢ منهم شهادة ابتدائية، و٤ شهادات ثانوية، و٣ شهادات إعدادية، ليصل إجمالي المشاركين إلى ٥٠ مشاركًا.

نوع جهة العمل	العدد
شركة	**٢٣**
أكاديمي / باحث	**٦**
بنك	**١١**
مواطن (شخص عادي)	**٣**
مكتب تحويل أموال	**٧**

يوضح الجدول نوع جهة العمل أن معظم المشاركين يعملون في شركات (٢٣ مشاركًا)، تليها البنوك (١١ مشاركًا)، ومكاتب تحويل الأموال (٧ مشاركين)، والأكاديميون/الباحثون (٦ مشاركين)، والمواطنون الأفراد (٣ مشاركين)، ليصل إجمالي المشاركين إلى ٥٠ مشاركًا.

درجة المعرفة بالنظام التقليدي للحوالة	العدد
كثير	**٢٣**
متوسط	**١٧**
ضعيف	**٧**
محدود / جزئي	**٣**

تشير نتائج الاستبيان بشأن معرفة المشاركين بنظام الحوالة التقليدي إلى أن ٢٣ مشاركًا لديهم معرفة عالية، و١٧ لديهم معرفة متوسطة، و٧ لديهم معرفة منخفضة، و٣ لديهم معرفة محدودة أو جزئية، ليصل إجمالي المشاركين إلى ٥٠ مشاركًا.

السبب الرئيسي	العدد	ملاحظات إضافية
سرعة التحويل	**٣٦**	التحويل أسرع مقارنة بالبنوك الحكومية والخاصة
رسوم أقل / تكلفة أقل	**١٧**	التكاليف أقل من النظام البنكي الرسمي
الثقة الشخصية	**١٥**	بعض الأشخاص يثقون بالمعروفين لديهم أكثر من البنوك
عدم الثقة بالنظام البنكي الرسمي	**١٧**	بسبب قيود البنك، إجراءات رسمية طويلة، أو إغلاق بعض البنوك في أوقات معينة
أسباب أخرى	**٥**	حماية الخصوصية، سهولة الاستخدام للأشخاص بلا حساب بنكي، التعامل خارج ساعات العمل البنكية، التخفيف من القيود البنكية

تشير نتائج الاستبيان إلى أن الأسباب الرئيسية لاستخدام نظام الحوالة غير الرسمي كانت سرعة التحويل، حيث تم اختيارها من قبل ٣٦ مشاركًا، تليها انخفاض الرسوم/التكاليف مع ١٧ مشاركة، وعدم الثقة بالنظام المصرفي الرسمي أيضًا مع ١٧ مشاركة، والثقة الشخصية مع ١٥ مشاركة. كما ذُكرت أسباب أخرى مثل حماية الخصوصية، وسهولة الاستخدام للأشخاص الذين ليس لديهم حساب بنكي، وإجراء المعاملات خارج ساعات العمل المصرفية، بمعدل ٥ مرات.

السؤال	الخيار	العدد	الملاحظات / أمثلة على المعوقات
١.هل تعتقد أنه يجب وجود رقابة كاملة على مؤسسات الحوالة غير الرسمية؟	نعم	٢١	بعض المشاركين ذكروا مشاكل سرعة التحويل، والتسجيل الرسمي، والتنسيق مع الأمن
	لا	١١	البعض يرى أن النظام يعمل دون مشاكل كبيرة
	جزئي / قليل	١٤	الرقابة ضعيفة أو محدودة
٢. هل تدعم دمج هذه الأنظمة ضمن الإطار التنظيمي الرسمي؟	نعم	٤٦	الغالبية تدعم دمج النظام ضمن إطار قانوني
	لا	٣	بعض المشاركين لا يوافقون على الدمج
٣. أهم المعوقات من وجهة نظرك؟	غياب قانون واضح	٢٨	أبرز معوقات المشاركين
	ضعف الرقابة	١٥	ضعف في متابعة الأنشطة المالية
	عدم التنسيق مع الجهات الأمنية	٧	بعض المشاركين أشاروا إلى صعوبة التنسيق مع الأمن

تشير نتائج الاستبيان المتعلّقة بالجانب التنظيمي إلى أن ٢١ مشاركًا يرون أن الرقابة الكاملة على مؤسسات الحوالة غير الرسمية ضرورية، بينما يعتقد ١٤ مشاركًا أن الرقابة يجب أن تكون جزئية أو محدودة، ويعتبر ١١ مشاركًا أنها غير ضرورية. أما بالنسبة لدعم دمج هذه الأنظمة في الإطار التنظيمي الرسمي، فقد أعرب الغالبية العظمى من المشاركين (٤٦ مشاركًا) عن تأييدهم، مقارنةً بـ ٣ معارضين. أما بالنسبة للعقبات الرئيسية، فقد ذكر ٢٨ مشاركًا غياب قانون واضح، و١٥ أشاروا إلى ضعف الرقابة، و٧ أشاروا إلى نقص التنسيق مع السلطات الأمنية.

السؤال	الخيار	العدد	الملاحظات / أمثلة على المخاطر
١. هل تعتقد أن نظام الحوالة (تحويل الأموال) يمكن أن يُستخدم لأغراض غير قانونية؟	نعم	**٣٢**	بعض المشاركين أشاروا إلى استخدامات غير قانونية محتملة مثل، التهرب الضريبي أو التمويل غير القانوني
	لا	**٨**	يرى البعض أنه لا يتم استخدام النظام لأغراض غير قانونية
	لا أعلم	**٤**	بعض المشاركين لم يكن لديهم رأي محدد
٢.أبرز المخاطر الأمنية المرتبطة بالحوالة غير الرسمية؟	غسيل أموال / تهريب الأموال	**٢٣**	يُعتبر الخطر الأكثر ذكرًا من المشاركين
	التهرب الضريبي	**١٦**	خطر شائع تم الإشارة إليه
	الإضرار بالاقتصاد	**٧**	بعض المشاركين أشاروا إلى تأثيرات سلبية على الاقتصاد
	إدارة مجموعات غير رسمية	**٨**	خطر متصل بتنظيم الحوالات خارج النظام الرسمي

تشير نتائج الاستبيان المتعلّقة بالجانب التنظيمي إلى أن ٢١ مشاركًا يرون أن الرقابة الكاملة على مؤسسات الحوالة غير الرسمية ضرورية، بينما يعتقد ١٤ مشاركًا أن الرقابة يجب أن تكون جزئية أو محدودة، ويعتبر ١١ مشاركًا أنها غير ضرورية. أما بالنسبة لدعم دمج هذه الأنظمة في الإطار التنظيمي الرسمي، فقد أعرب الغالبية العظمى من المشاركين (٤٦ مشاركًا) عن تأييدهم، مقارنةً بـ ٣ معارضين. أما بالنسبة للعقبات الرئيسية، فقد ذكر ٢٨ مشاركًا غياب قانون واضح، و١٥ أشاروا إلى ضعف الرقابة، و٧ أشاروا إلى نقص التنسيق مع السلطات الأمنية.

السؤال	الخيار / الطريقة	العدد	الملاحظات / أمثلة
١. هل تعتقد أنه يمكن دمج الحوالة مع النظام المصرفي الرسمي دون التأثير على سهولة الاستخدام؟	نعم	٤٠	أغلب المشاركين يرون أن الدمج ممكن مع الحفاظ على سهولة الاستخدام إذا كان هناك إشراف مركزي وبنية واضحة
	لا	٦	بعض المشاركين يرون أن الدمج قد يعقد العملية ويقلل من مرونة النظام
٢. ما الطرق المقترحة لدمج الحوالة مع النظام المالي الرسمي؟	إشراف بنكي مركزي مباشر	١٨	ربط الحوالة بالنظام المصرفي الرسمي تحت رقابة مركزية لضمان الشفافية
	اعتماد معايير الشفافية (إلكترونيًا / أونلاين)	٢٢	توفير شروط واضحة للإفصاح والمعاملات عبر الإنترنت
	التفويض عبر مكاتب / موظفين	٤	إشراف على مستوى المؤسسات لتسهيل المعاملات

تشير نتائج الاستبيان إلى أن معظم المشاركين، وعددهم ٤٠ مشاركًا، يعتقدون أنه من الممكن دمج نظام الحوالة مع النظام المصرفي الرسمي دون التأثير على سهولة الاستخدام، بينما يرى ٦ مشاركين أن الدمج قد يقلل من مرونة النظام. أما طرق الدمج المقترحة فشملت الرقابة المباشرة من البنك المركزي (١٨ مشاركًا)، اعتماد معايير الشفافية عبر الإنترنت (٢٢ مشاركًا)، وتفويض المكاتب أو الموظفين (٤ مشاركين).

السؤال	الإجابة / الملاحظة
١. هل يمكن للتحول الرقمي أن يسهم في تنظيم الحوالة؟	نعم، أغلب المشاركين يرون أن التحول الرقمي يُسهم في تحسين التنظيم وزيادة الشفافية، بينما بعضهم يشير إلى وجود تحديات في التطبيق.
٢.هل تستخدم المؤسسات الحديثة تطبيقات أو تكنولوجيا متطورة لتحويل الأموال؟	نعم، بعض المؤسسات تستخدم تطبيقات حديثة وتقنيات رقمية لتسهيل التحويلات البنكية.
٣. أبرز التحديات أمام استخدام التكنولوجيا في هذا المجال؟	- نقص الوعي الرقمي لدى بعض العملاء. - ضعف الثقة والمصداقية في بعض الخدمات. - مشاكل في التوثيق الإلكتروني والمستندات المطلوبة. - ضعف جودة الخدمة أو التأخر في تنفيذ التحويلات. - رفض بعض التحويلات دون توضيح الأسباب. - نقص الخدمات باللغات المحلية.
٤. هل يمكن لاستخدام تقنيات التحقق من الهوية الإلكترونية (e-KYC) أن يحسن تنظيم الحوالة؟,	نعم، استخدام e-KYC يساعد في التحقق من هوية العملاء بشكل آمن ويقلل من المخاطر المرتبطة بالتحويلات.
٥. أبرز المشكلات التي تواجه العملاء عند التعامل مع البنوك في مجال التحويل؟	- ضعف الثقة والموثوقية - نقص الوعي الرقمي - سوء الخدمة وتأخر التحويلات - رفض بعض التحويلات بدون سبب واضح - عدم توفر الخدمات باللغات المحلية - تعقيدات في الوثائق والإجراءات المطلوبة

تشير نتائج الاستبيان إلى أن معظم المشاركين يعتقدون أن التحول الرقمي يمكن أن يساعد في تنظيم الحوالة وزيادة الشفافية، على الرغم من وجود بعض التحديات في التنفيذ. بعض المؤسسات تستخدم بالفعل التطبيقات والتقنيات الرقمية لتسهيل التحويلات. تشمل التحديات الرئيسية نقص الوعي الرقمي، وضعف الثقة والمصداقية، ومشكلات التوثيق الإلكتروني، وتأخير أو رفض التحويلات. كما أشار المشاركون إلى أن استخدام التحقق من الهوية الإلكترونية (E-KYC) يعزّز التنظيم ويقلّل المخاطر، في حين يواجه العملاء مشكلات تتعلق بالثقة، وجودة الخدمة، والتوثيق، ودعم اللغة عند التعامل مع البنوك.

الرقم	الإجراءات / الخيارات	التوضيح
١	**تسهيل الإجراءات**	تبسيط خطوات الحوالة لتسهيل استخدامها من قبل العملاء.
٢	**خفض الرسوم**	تقديم رسوم أقل أو تخفيضات لجذب المزيد من العملاء.
٣	**تقديم خدمات إلكترونية سهلة**	استخدام منصات أو تطبيقات أونلاين لإجراء الحوالات بسرعة وسهولة.
٤	**فتح فروع في المناطق البعيدة**	زيادة نقاط الوصول لتسهيل الخدمة على العملاء في مختلف المناطق.
٥	**التعاون مع مؤسسات الحوالة**	عقد شراكات وتنسيق مع الجهات المختصة لتسهيل العمليات وفق القوانين.
٦	**خيارات إضافية / أخرى**	أي ابتكار جديد أو تحسينات أخرى لجعل الخدمة أكثر جاذبية وراحة للعملاء.

تشير نتائج الاستبيان إلى أن البنوك يمكنها جعل خدمات الحوالة أكثر جاذبية من خلال تبسيط الإجراءات، وخفض الرسوم، وتقديم خدمات رقمية سهلة، وفتح فروع في المناطق النائية، والتعاون مع مؤسسات الحوالة، بالإضافة إلى اعتماد خيارات مبتكرة أو تحسينات أخرى لتعزيز راحة العملاء وجذب المزيد من الزبائن.

المحور	الخيار	العدد
السؤال ٧: دور الجهات الحكومية في تنظيم الحوالات	قليل	**١٦**
	نعم	**١٣**
	لا	**١١**
الجهات المسؤولة	البنك المركزي	**٢٥**
	وزارة المالية	**١٢**
	الجامعات والمعاهد البحثية	**٢**
	مؤسسات الحوالة نفسها	**١٠**
السؤال ٨: تأثير الحوالات في الاقتصاد المحلي	نعم، لها تأثير كبير	**٢١**
	لها تأثير متوسط	**١٠**
	لا تأثير	**٩**
تأثير الحوالات في دعم المشاريع الصغيرة	نعم	**٢٨**
	لا	**١٢**

تشير نتائج الاستبيان إلى أن دور السلطات الحكومية في تنظيم الحوالة وُصف بأنه منخفض من قبل ١٦ مشاركًا، ومعترف به من قبل ١٣ مشاركًا، وغياب الدور وفقًا لرأي ١١ مشاركًا. وتشمل السلطات المسؤولة المذكورة البنك المركزي (٢٥ مشاركًا)، ووزارة المالية (١٢ مشاركًا)، ومؤسسات الحوالة نفسها (١٠ مشاركين)، والجامعات والمعاهد البحثية (٢ مشاركين). أما بالنسبة لتأثير الحوالة في الاقتصاد المحلي، فقد رأى ٢١ مشاركًا أنه تأثيره كبير، و١٠ مشاركين رأوه متوسطًا، و٩ مشاركين رأوا أنه بلا تأثير، بينما أشار ٢٨ مشاركًا إلى أن الحوالة تدعم المشاريع الصغيرة مقارنة بـ ١٢ مشاركًا عارضوا ذلك.

المقترح	العدد
إعداد قانون خاص بالحوالة (تحويل الأموال)	٣٦
منح تفويض رسمي	١٧
(Staff) توظيف وتدريب الكوادر	٩
رفع مستوى الوعي	١٤
تعزيز الرقابة الأمنية	١٥
إنشاء قاعدة بيانات وطنية	١٠

تشير نتائج الاستبيان إلى أن المقترحات الرئيسية لتنظيم الحوالة في إقليم كردستان شملت سن قانون خاص بالحوالة (٣٦ مشاركًا)، ومنح التفويض الرسمي (١٧ مشاركًا)، وتعزيز الرقابة الأمنية (١٥ مشاركًا)، وزيادة الوعي (١٤ مشاركًا)، وتوظيف وتدريب الموظفين (٩ مشاركين)، وإنشاء قاعدة بيانات وطنية (١٠ مشاركين).

نوع التعليق	العدد
الحاجة إلى تنظيم نظام الحوالة بالقوانين وتسجيل المرسِلين (المحوِّلين) لحماية الأموال وتقليل المخاطر الاقتصادية، مع التعاون بين المرسِلين (المحوِّلين) والبنوك الرسمية واستخدام التكنولوجيا	٣
ضرورة أن يكون النظام قانونياً ورسمياً تحت الرقابة لتقليل المخاطر وتعزيز الدعم	٢
النظام يجب أن يكون مسجلاً وقانونياً وتحت المراقبة لتقليل المخاطر	١
الحاجة لإنشاء إدارة جيدة ومحايدة سياسيًا، تعمل بشفافية وتخدم المصلحة العامة بعيدًا عن المصالح الحزبية	٣
لا توجد ملاحظات إضافية	٢

تشير الملاحظات الإضافية حول نظام الحوالة إلى وجود حاجة ملحّة لتنظيم النظام من خلال القوانين وتسجيل الحوالة (HAWALADARS) لحماية الأموال، وتقليل المخاطر الاقتصادية، وضمان التعاون مع البنوك، واستخدام التكنولوجيا (٣ مشاركين). وأكد مشاركان أن النظام يجب أن يكون قانونيًا ورسميًا تحت الإشراف لتقليل المخاطر وتعزيز الدعم. كما أبرز مشارك واحد أهمية أن يكون النظام مسجلاً وتحت المراقبة، بينما أشار ثلاثة مشاركين إلى ضرورة وجود إدارة سياسية محايدة وشفافة تخدم الصالح العام. ولم يقدم مشاركان أي ملاحظات إضافية.

٦) التوصيات

استناداً إلى نتائج الاستطلاع الميداني الذي شمل ٥٠ مشاركاً حول نظام الحوالة غير الرسمي في إقليم كردستان، يمكن تقديم التوصيات التالية:

التدابير التنظيمية:

- تنفيذ إشراف كامل أو جزئي على مؤسسات الحوالة تحت إشراف مركزي.
- دمج أنظمة الحوالة غير الرسمية ضمن إطار تنظيمي وقانوني رسمي.
- سن قانون محدد لعمليات الحوالة وتوفير الترخيص الرسمي للمؤسسات.
- تعزيز الرقابة الأمنية وتحسين التنسيق مع السلطات المختصة.

التحسينات التكنولوجية والتشغيلية:

- تعزيز التحول الرقمي لتحسين الشفافية والكفاءة.
- استخدام التحقق الإلكتروني من الهوية (E-KYC) لتقليل مخاطر المعاملات.
- إنشاء منصات وتطبيقات إلكترونية سهلة الاستخدام لإتمام المعاملات.

التحسينات المالية والخدمية:

- تبسيط العمليات وتقليل رسوم التحويل لتوسيع قاعدة المستفيدين.
- توسيع شبكة الفروع لتشمل المناطق النائية.
- الشراكة مع مؤسسات الحوالة لضمان الامتثال القانوني وسير العمليات بنجاح.
- تقديم خدمات جديدة ومحسّنة لتحسين تجربة العملاء.

تنظيم القدرات وزيادة الوعي:

- توظيف وتدريب الكوادر بشكل مهني للعمل في عمليات الحوالة.
- زيادة الوعي العام حول استخدام الحوالة وفوائدها، وتنظيم هذا الاستخدام.
- بناء قاعدة بيانات وطنية وتحسين إدارة البيانات على المستوى الوطني.
- الحوكمة والإدارة: ضمان أن تكون الحوكمة والإدارة التي تشرف على الحوالة محايدة سياسياً، شفافة، وفي المصلحة العامة.
- تشجيع الحوار والتعاون مع الوسطاء والبنوك الرسمية لضمان حماية الأموال وتقليل المخاطر الاقتصادية.

تهدف هذه التوصيات إلى تعزيز التنظيم والأمن والكفاءة وسهولة الوصول، مع تقليل المخاطر وتعزيز الثقة في نظام الحوالة.

توصيات قصيرة المدى:

- تبسيط الإجراءات المصرفية لاستخدام خدمات الحوالة.
- خفض الرسوم وتحسين كفاءة الخدمات الرقمية.
- تعزيز التعاون بين البنوك ومؤسسات الحوالة.
- زيادة الوعي والثقة بالمنصات الرقمية لدى المستخدمين.

توصيات متوسطة المدى:

- توسيع فروع البنوك وخدمات الحوالة إلى المناطق النائية.
- تقديم تحسينات جديدة لتسهيل الخدمة للعملاء وجذب عملاء جدد.
- تطوير أطر واضحة للشراكات بين القطاعين العام والخاص لمؤسسات الحوالة والبنوك.
- بدء تنفيذ تحسينات E-KYC في العملية التنظيمية.

توصيات طويلة المدى:

- تنظيم نظام الحوالة قانونياً ورسمياً بناءً على الرقابة الواعية والحياد السياسي.
- إدارة التوثيق بشكل مستمر، حيث ستعمل الآليات المناسبة على حماية الأموال وتقليل المخاطر الاقتصادية.
- تعزيز التعاون مع الحكومة (البنك المركزي، وزارة المالية)، ومؤسسات الحوالة، والهيئات الأكاديمية البحثية.
- الاستفادة الكاملة من التكنولوجيا لتعزيز الشفافية والكفاءة والأداء العام للعمليات المالية.

في الختام، يمكن أن تساعد هذه الخطوات المتدرجة في تعظيم فوائد نظام الحوالة للمستهلكين والبنوك والاقتصاد المحلي، مع التخفيف من المخاطر وتحسين الرقابة التنظيمية.

الخاتمة

تشير بيانات الدراسة الميدانية في إقليم كردستان إلى أن نظام الحوالة غير الرسمي يكتسب شعبية متزايدة كنظام للدفع بين المستهلكين، نظراً لسرعة التحويلات، وانخفاض التكاليف، والموثوقية العالية مع العملاء. تُظهر مجموعة البيانات درجة وعي جيدة بالنظام التقليدي، وعلى الرغم من أن عملاء التمويل التقليدي لديهم تجارب مختلفة بشكل ملحوظ بناءً على عوامل شخصية مثل المهنة والمستوى التعليمي، فإن تبادل المعلومات حول التبادلات المالية يوازن المعرفة الاستهلاكية على المستوى الوطني، ويعكس نفس الصورة. كما أشار المشاركون إلى أن الرقابة المؤسسية المتعلقة بالحوالة محدودة في إقليم كردستان. ومع ذلك، يمكن للنظام أن يتكامل مع العمليات المصرفية الرسمية إذا كانت الرقابة على الحوالة تتمتع بمستوى مناسب من الإشراف، وكانت الإجراءات شفافة، وهناك وضوح في آليات الإقراض والاقتراض، واعتمدت السلطات معايير الشفافية الرقمية لتنظيم إضفاء الطابع الرسمي على العمليات.

فيما يتعلق بتطبيق الأدوات المالية، أشار المشاركون إلى أن التحول الرقمي يمكن أن يوفر بعض الحوكمة والشفافية للعمليات، ومع ذلك، لا يزال اعتماد وثقة المستهلكين في استخدام المنصات الرقمية يمثل تحدياً، إلى جانب قضايا التوثيق الإلكتروني للهوية، وتأخير التحويلات، ورسوم التخزين، ورفض أحياناً تحويل الأموال. وأوصى الباحثون باستخدام المفاتيح الإلكترونية للتحقق من هوية العملاء (E-KYC) كوسيلة لضمان تنظيم أفضل وتقليل المخاطر.

المصادر

1.Abdallah, L. A. S., Aziz, T. A., Ali, N. I., Ali,. (2015). The Kurdistan region of Iraq: Assessing the economic and social impact of the Syrian conflict and ISIS. World Bank. https://doi.org/10.1596/978-1-4648-0548-6

2.Abdelzaher, M. A. (2019). A Comparative Study between Informal and Formal Finance: A Literature Review. Accounting and Finance Research, 8(4), 231–239. https://doi.org/10.5430/afr.v8n4p231

3.Abdul, M. K. (2017). Remittance Model: A Study of Developing Country in Bangladesh. In Proceedings of a conference or seminar. https://api.semanticscholar.org/CorpusID:217077666

4.Abdullah, M. H. (2025). The Impact of Money Laundering on the Operations of Banks in Iraq. International Journal of Professional Studies, 19(1), 130–145. https://doi.org/10.37648/ijps.v19i01.016

5.Ahmed, S. Y., Ali, B., & Top, C. (2021). Understanding the impact of trust, perceived risk, and perceived technology on the online shopping intentions: Case study in Kurdistan Region of Iraq. Journal of Contemporary Issues in Business and Government, 27(3), 264–274. https://doi.org/10.47750/CIBG.2021.27.03.264

6.Al Rubaie, S. H. (2024). Role of Central Bank of Iraq in Combating Money Laundering. Rechtsidee, 12(1), 1–10. https://doi.org/10.21070/jihr.v12i1.1021

7. Carsignol, A. (2011). Chapitre II. L'Inde et sa diaspora: Perspective historique d'une relation tourmentée, de 1830 à nos jours. In L'Inde et ses diasporas (pp. 49–78). Graduate Institute Publications. https://doi.org/10.4000/books.iheid.4732

8.Central Bank of Iraq. (2021). Annual report 2020. https://cbi.iq/reports/annual-report-2020.pdf

9.Cook, D. M., & Smith, T. G. (2011). The Battle for Money Transfers: The allure of PayPal and Western Union over Familial remittance networks. In Proceedings of a conference or seminar. https://api.semanticscholar.org/CorpusID:167011504

10.Ecubay, F., & Kilimvi, A. (2023). Implications of Informal Money Transfer Systems on Kenya's Financial Sector. American Journal of Finance, 8(1), 34–47. https://doi.org/10.47672/ajf.1520

11.El Qorchi, M., Maimbo, S. M., & Wilson, J. F. (2003). Informal Funds Transfer Systems: An Analysis of the Informal Hawala System. International Monetary Fund. Financial Action Task Force (FATF). (2023). International standards on combating money laundering and the financing of terrorism & proliferation. https://www.fatf-gafi.org/publications/fatfrecommendations/documents/fatf-recommendations.html

12.Han, C.-R., & Ireland, R. (2013). Informal Funds Transfer Systems as a Target of Customs Enforcement. World Customs Journal, 7(1), 71–80. https://doi.org/10.55596/001c.92865

13.Hariharan, A. (2012). Hawala's Charm: What Banks Can Learn From Informal Funds Transfer Systems. [No DOI provided]

14. Heshmati, A., & Khayyat, N. T. (2012). Socio-Economic Impacts of Landmines in Southern Kurdistan. In Proceedings of a conference or seminar. https://api.semanticscholar.org/CorpusID:127075343

15.Maimbo, S. M., & Passas, N. (2004). The Regulation and Supervision of Informal Remittance Systems. Small Enterprise Development, 15(1), 53–61. https://doi.org/10.3362/0957-1329.2004.009

16.Mauri, A. (2000). Informal Finance in Developing Economies. SSRN. https://doi.org/10.2139/SSRN.667262

17.Passas, N. (2003). Financial Controls of Terrorism and Informal Value Transfer Methods. In T. Biersteker & S. Eckert (Eds.), Countering the Financing of Terrorism (pp. 165–176). Springer. https://doi.org/10.1007/978-94-007-0985-0_16

18.Pathak, R. (2003). The Obstacles to Regulating the Hawala: A Cultural Norm or a Terrorist Hotbed? Fordham International Law Journal, 27, 2007–2031. https://api.semanticscholar.org/CorpusID:153852687

19.Romano, D. (2020). Sub-state actors and foreign policy risk-taking: The Kurdistan Regional Government of Iraq. Kurdish Studies, 8(2), 47–70. https://doi.org/10.33182/ks.v8i2.533

20.Sadiq, B. (2020). Internal Security Threats on the Kurdistan Region – Iraq. No. 6. https://doi.org/10.31271/10040

21.Shah, A. (2007). The International Regulation of Informal Value Transfer Systems. International Criminal Justice Review, 16(2), 123–138. https://doi.org/10.1177/1057567706291737

22.Sharma, D. (2006). Historical Traces of Hundi, Sociocultural Understanding, and Criminal Abuses of Hawala. International Criminal Justice Review, 16(2), 99–121. https://doi.org/10.1177/1057567706291737

23.Shehata, D., Al-Hadeethi, B. T., Ibrahim, Z. B., Al-Lami, B. S., Qader, S. M., Maqdasy, R., Mohammad, A. N., Nabee, V. F., Hassan, A. M., Ibrahim, O. A., & Rashid, A. M. (2021). The COVID-19 Pandemic in the Kurdistan Region of Iraq. HPHR Journal. https://doi.org/10.54111/0001/cc19

24.Sumer, F., & Joseph, J. (2018). The paradox of the Iraqi Kurdish referendum on independence: Contradictions and hopes for economic prosperity. Middle Eastern Studies, 54(4), 610–628. https://doi.org/10.1080/13530194.2018.1430533

25.United Nations Office on Drugs and Crime (UNODC). (2019). Money laundering and hawala systems.
https://www.unodc.org/unodc/en/money-laundering.html

26.Varese, F., & Ya, S. (2018). 'Why Should I Trust You With My Money?': Credible Commitments in the Informal Economy in China. British Journal of Criminology.
https://doi.org/10.1093/BJC/AZY061

27.World Bank. (2020). Financial inclusion in Iraq and the role of informal finance. World Bank Publications.
https://documents.worldbank.org/financial-inclusion-iraq

من نحن؟

إنّ مؤسسة رؤية للدراسات الاستراتيجية أسستها مجموعةٌ من النخبة الأكاديمية والصحفيين والمثقفين في (٢٠٢٣/٩/١)، تسعى هذه المؤسسة كمركز فكري بنّاء من أجل فهم مشترك، بغية بناء مستقبل مزدهر متطور لإقليم كوردستان والعراق، وذلك عبر إجراء البحوث والدراسات وعقد الحوار لتسوية الأزمات وحل الخلافات.

الرؤية

إن مؤسسة رؤية للدراسات الاستراتيجية مصدر موثوق للمعلومات وجسر تواصل بين الباحثين والأكاديميين والسياسيين والمجتمع المدني والمواطنين من جهة ومراكز صنع القرار من جهة ثانية، بغية بناء مستقبل مزدهر متنامٍ في إقليم كوردستان والعراق.

الرسالة

- تعزيز ثقافة مشاركة المواطنين في صنع القرار لأجل العمل على تحقيق حكم رشيد.
- إجراء البحوث في المجالات السياسية والقانونية والاقتصادية والاجتماعية كافة، وإعداد الخطط الاستراتيجية بغية الإسهام في تطوير البلاد ونمائها.
- عقد حوارات بناءة ومثمرة لدراسة مشكلات المجتمع.
- دراسة العلاقة بين السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية، وتحليلها، كذلك دراسة العلاقة بين الحكومة الاتحادية العراقية وحكومة إقليم كوردستان والمحافظات.
- إجراء البحوث والدراسات في مجال البيئة والتغيير المناخي.

Vision Foundation
for Strategic Studies

info@vfssiq.org
+964 772 330 0005
www.visionfoundationiq.org
Sulaymaniyah, Ashty, Opposite to Azadi Park

visionfoundationiq